بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وأصحابه ومن سار على هديهم إلى يوم الدين ، أما بعد:-

وقفت على كلام لأحد الأشخاص ينتقد فيه الشيخ صالح بن عبدالله العصيمي حفظه الله تعالى بسبب مقطع مرئي لأحد دروسه فيما يتعلق بعزو الأحاديث في خطب الجمعة ، إذ ذكر الشيخ العصيمي حفظه الله تعالى أن العزو لم يكن من طريقة المتقدمين من أهل العلم وإنما هو أمر حادث ، فاعترض المعترض على كلام الشيخ وكتب ردًا يدل على أنه لم يفهم كلام الشيخ!

وقبل الرد والبيان أذكر كلام الشيخ العصيمي حفظه الله تعالى مفرغًا من المقطع المرئي ، قال شيخنا الموفق وفقه الله تعالى :"هذا يلاحظ فيه المقام فقد يكون الأولى عزوه وقد لا يكون الأولى عزوه ، وهذا واقع في أمر يقع من الناس وفيه غلط ، وهو عزو الأحاديث في خطبة الجمعة ، فهذا شيء حادث لم يكن في خطب الأولين ، أنتوا روحوا خذو خطب الأولين ، من القرن الخامس إلى قرن هذا القرن ، تجدون كلهم لا يذكرون في الخطبة عزو الحديث لماذا؟

لأن الخطبة عبادة ، الخطبة عبادة وهذا ليس منها .

الفقهاء إذا ذكروا خطبة الجمعة قالوا لها أركان ولها سنن وبينوها ، وليس هذا من ضمنها ، فالأصل في الخطبة التوقيف ، هذا الأصل في الخطبة ، التوقيف يعني لا يدخل فيها شيء ليس منها ، فإدخال هذا ليس من جملة عبادة الخطبة ، **كما أن الإنسان لا يعزو الآيات التي يتلو أن هذه من قراءة حفص عندنا في بلادنا وبمن**

يقرؤون بورش في بلادهم ، فكذلك الأحاديث لا تعزى .. ولهذا لا يوجد في القدامى أنهم يعزون الأحاديث إنما يذكرون الأدلة يقولون قال الله تعالى ويذكرون الآية ، ثم يقولون وقال الرسول صلى الله عليه وسلم ، أما المحدثون وقد كنا منهم عفا الله عنا ، تجد أن الإنسان يذكر وربما يزيد ، أنا أذكر خطيبًا ذكر حديثًا ثم قال وصححه فلان ثم قال : قلت : وهو ضعيف!" اهـ

قلت : ومقصود الشيخ واضح لمن شم رائحة العلم ولم يكن في قلبه دغل ، فالشيخ ذكر أنه لم يكن من جادة أهل العلم قديمًا أنهم إذا ارتقوا **منابر خطب الجمعة** وذكروا حديثًا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنهم يتبعون ذلك بقولهم : أخرجه البخاري ومسلم ، أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، أخرجه الإمام أحمد في الزهد ، أخرجه ابن ماجه ، أخرجه الطبراني ، أخرجه الترمذي ، أخرجه البيهقي !! ونحو ذلك ، وإنما يذكرون الآيات وما صح عندهم من أحاديث ، من غير عزو للكتب المصنفة في الأحاديث، وقد ذكر الشيخ من القرن الخامس إلى قرننا هذا ، هل يجد أحد منا عند الرجوع للخطب المكتوبة للأئمة أنهم كانوا يفعلون ذلك ؟ **فهذا هو مقصود الشيخ**.

والعزو عند أهل العلم إما يكون بذكر الإسناد المتسلسل : فلان عن فلان عن فلان عن فلان ! ، وإما بذكر المصدر للحديث وهو مظان الحديث في الكتب الأصلية كالكتب التسعة ، والشيخ العصيمي حفظه الله تعالى بيّن بمثال مقصوده فقال :" **كما أن الإنسان لا يعزو الآيات التي يتلو أن هذه من قراءة حفص عندنا في**

بلادنا وبمن يقرؤون بورش في بلادهم ، فكذلك الأحاديث لا تعزى .. ولهذا لا يوجد في القدامى أنهم يعزون الأحاديث إنما يذكرون الأدلة يقولون قال الله تعالى ويذكرون الآية ، ثم يقولون وقال الرسول صلى الله عليه وسلم.." اهـ

فما سبق هو كلام الشيخ ، وتوضيح لمقصد الشيخ حفظه الله تعالى وبارك في علمه ، فكيف كان رد المعترض ؟!

قال غفر الله له :" فقد سمعت مقطعًا لأحد الفضلاء يقول فيه : (أن خطبة الجمعة لا يجوز فيها عزو الأحاديث لمصادرها ، وأن للخطبة أركانًا وسننًا ، وأن عزو الحديث لمصدره ليس من الأركان ولا من السنن) ، ولما كان هذا الكلام **مخالفًا لما أثر عن سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم** ، أردت بيان جواز ذلك بذكر خطبة للصحابي الجليل عتبة بن غزوان رضي الله عنه رواها الإمام مسلم في صحيحه." اهـ

قلت: اصلحك الله ، كان الواجب عليك أن تذكر مَن مِن أهل العلم ذكر أن العزو من أركان الخطبة أو من سننه ، حتى يصح لك الاعتراض في هذه الجزئية! أما أن هذا مخالف لما أثر عن سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم!! ، فواضح من كلامك أنك لم تفهم كلام الشيخ فبنيتَ ردك على هذا الفهم الخاطئ ثم استدللت عليه باستدلالات خارجة عن نقطة البحث .

ولا يوجد دليل عن أحد من سلف الأمة : الصحابة والتابعين وأتباع التابعين ، أنهم إذا خطبوا **عزو الحديث إلى مصنف من المصنفات الحديثية!** ؛ لأنه أصلًا في زمن الصحابة لم توجد المصنفات الحديثية ، ووجدت في عصر التابعين على قلة ثم ممن جاء بعدهم ، ومع ذلك لم تنتشر بكثرة ، ولم يعرف عن أحد من تلك القرون الثلاثة الفاضلة قد عزا أحد الأئمة الحديث لتلكم المصنفات.

بل حتى في زمن انتشار المصنفات الحديثية لا يوجد ذلك ، لذا قال الشيخ :" أنتوا روحوا خذو خطب الأولين ، من القرن الخامس إلى قرن هذا القرن ، تجدون كلهم لا يذكرون في الخطبة عزو الحديث.." ، يعني أنهم لا يقولون بعد ذكر الحديث : أخرجه فلان وعلان ، أو رواه فلان في كتاب كذا وكذا.

فكلامك هذا إن دل على شيء دل على أنك لم تفهم مقصود الشيخ رغم وضوحه في عزو الحديث إلى مصدره! ولا بأس بتوضيح معنى العزو ولو طال الكلام ففيه النفع بإذن الله تعالى.

قال الشيخ محمود الطحان في كتابه (أصول التخريج ودراسة الأسانيد) :" يطلق التخريج عند المحدثين على عدة معان :

١ - فيطلق على أنه مرادف لـ (الإخراج) : أي ابراز الحديث للناس بذكر مخرجه ، أي رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم . فيقولون مثلاً : هذا حديث أخرجه البخاري ، أو خرّجه البخاري . أي رواه وذكر مخرجه استقلالًا.

قال ابن الصلاح في (علوم الحديث) :" وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان. إحداهما : التصنيف على الأبواب . وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها ..." فالمراد بقوله (تخريجه) أي إخراجه وروايته للناس في كتابه.

٢- ويطلق على معنى إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها : قال السخاوي في (فتح المغيث) :" والتخريج : إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها ، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك ، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين..".

وعلى هذا يحمل كلام الذهبي في (تذكرة الحفاظ) في ترجمة أحمد بن عبيد بن إسماعيل الصفار : " الحافظ الثقة أبو الحسن البصري الصفار ، مصنف السنن ، الذي يكثر أبو بكر البيهقي من التخريج منه في سننه".

٣- ويطلق على معنى الدلالة : **أي الدلالة على مصادر الحديث الأصلية : وعزوه إليها. وذلك بذكر من رواه من المؤلفين** . قال المناوي في (فيض القدير) عند قول السيوطي: " وبالغت في تحرير التخريج" "... بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرّجيها من أئمة الحديث ، من الجوامع والسنن والمسانيد ، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرّجيه ، ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله – وإن جَلّ – كعظماء المفسرين".

قلت – أي الشيخ محمود الطحان – : **والمعنى الثالث هو الذي شاع واشتهر بين المحدثين ، وكثر استعمال هذا اللفظ فيه ، لا سيما في القرون المتأخرة ، بعد أن بدأ العلماء بتخريج الأحاديث المبثوثة في بطون بعض الكتب لحاجة الناس إلى ذلك.**

وهذا المعنى هو الذي سنبحث فيه أيضًا.

وبناء على هذا المعنى الثالث يمكننا أن نعرِّف التخريج اصطلاحًا بما يلي : تعريف التخريج اصطلاحًا : التخريج : **هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده** ، ثم بيان مرتبته عند الحاجة.[1]" اهـ

ثم ذكر المعترض خطبة لعتبة بن غزوان رضي الله عنه أخرجها الإمام مسلم في صحيحه (ح٢٩٦٧) لا علاقة لها بنقطة البحث! وقال معقبًا :" فهذه الخطبة اشتملت على موعظة بليغة ، وتحذير من ناصح أمين رضي الله عنه وأرضاه ، واشتملت أيضًا على ذكر الحال التي كانوا عليها في ابتداء الإسلام من العوز والضيق والحاجة.

ثم ذكر ما أفاء الله عليهم بعد ذلك من رغد العيش ، وسعة الأرزاق ، واتساع الملك والإمرة.

ثم ذكر فضل إمرة وولاية الصحابة على غيرهم في جميع الأمور.

فهذه الخطبة تبين المقصود الأعظم من الخطبة ؛ وهو تعليم الناس ونفعهم وتخويفهم وترهيبهم وترغيبهم ، حتى لو اشتملت على ذكر أحوال الناس

(١) انظر : أصول التخريج ودراسة الأسانيد (ص٨-١٠)

ومقارنتها بما قبلها وما بعدها ، ولم يعتبر الصحابة هذا إخلالا بالخطبة ، بل عدوها خطبة عصماء" اهـ

قلت : وهذا اعتراض لا وجه له ! وليس هذا محله ، إذ أن المسألة تتعلق بـ عزو الحديث للمصادر فهل كان هذا من فعل الأولين؟ هل فعل هذا الصحابي الجليل عتبة بن غزوان رضي الله عنه ؟
فالخطبة التي ذكرها المعترض ليس فيها عزو لمصدر من مصادر الحديث حتى يصح الاستدلال به! وهذا مما يدل على أن المعترض لم يفهم المسألة.

وإن الانتهاض لمجرد الاعتراض من جملة الأمراض! نسأل الله السلامة والعافية.

ثم قال المعترض :" **وقد أسند** النبي صلى الله عليه وسلم وهو يعظ ففي صحيح مسلم من حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها ، وحديث الجساسة الطويل.."

قلت : الشاهد عند المعترض من حديث الجساسة هو قول النبي صلى الله عليه وسلم :"**ولكن جمعتكم لأن تميمًا الداري كان رجلا نصرانيا فجاء فبايع وأسلم وحدثني حديثا.. "**
وكذلك يقال : أن هذا الحديث ليس له علاقة بنقطة البحث ، فإن كلام الشيخ صالح العصيمي حفظه الله تعالى في واد ، واعتراض المعترض في واد آخر ، فذكر اسم راوي الحديث ليس داخل في نقطة البحث.

ثم ذكر المعترض : أن النبي صلى الله عليه وسلم أنكر على من جلس في خطبة الجمعة عندما دخل المسجد ولم يصلي ركعتين.

وأن النبي صلى الله عليه وسلم قطع خطبة الجمعة ليستمع لرجل يشكو القحط.

وأن العلماء أجازوا الخطبة بغير العربية لغير أهلها ..

ثم قال المعترض :" فكيف ينهى عن بيان مصادر الأحاديث وبيان صحتها أو التحذير من ضعيفها وسقيمها حتى لا تضل الأمة وتغوى وتميز بين الحق والهوى. فعزو الحديث لمصدره وبيان صحته في الخطبة من أهم الأمور في هذا الوقت." اهـ

قلت : إن الأصل في الخطب أن يكون فيها ترغيب وترهيب ، فيتكلم الخطيب بما يناسب المقام فإن كان المقام مقام ترغيب ، تخير من الأحاديث المقبولة ما تعينه على ترغيب الناس ، وإن كان المقام مقام ترهيب ، تخير من الأحاديث المقبولة مما تعينه على بيان ذلك ، وإن كانت الخطبة لتعليم أحكام وسنن يبين ذلك بذكر الآيات والأحاديث المقبولة ، فلا حاجة لأن يقول أخرجه فلان وفلان في كتاب فلان ، ولا أن يقول قاله فلان عن فلان ويذكر الإسناد مطولًا! فليس هذا بمقام العزو. وذكر الشيخ طرفة :" أنا أذكر خطيبًا ذكر حديثًا ثم قال وصححه فلان ثم قال : قلت : وهو ضعيف!"

فما الحاجة لمناقشة صحة وضعف الحديث في **خطبة جمعة!** ، ليس هذا بمقام المناقشة فإن كان الحديث ضعيفا عند الخطيب فلا يرويه ، وإن كان صحيحا فليرويه ، فلماذا التشويش على عامة الناس بذكر أن فلانًا صحح ثم يعترض

ويقول قلت بل هو ضعيف ! هذا من قلة الفقه وعدم معرفة الغاية من خطب الجمعة.

والمقصود : أن كلام الشيخ صالح العصيمي حفظه الله تعالى متعلق بعزو الأحاديث في خطب الجمعة إلى الكتب المصنفة ، فإن خطب الجمعة ليست بمقام لعزو الأحاديث ، بل يتخير الحديث المقبول ويحتج به ، سواء في ترغيب أو ترهيب أو بيان أحكام لعبادة كشهر رمضان والحج والعيدين ونحو ذلك ، كما فعل ذلك السلف إذ لم يعهد عنهم أنهم كانوا يعزون الأحاديث بهذه الطريقة.
وأما المعترض فشرّق وغرّب واستدل بما لا علاقة له بنقطة البحث.

فهذا ما لزم بيانه على عجالة ، ونسأل الله التوفيق والإعانة ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وكتبه : أبو البدر أحمد بن عايد العنزي
ليلة الاثنين ١٧/ ١١/ ١٤٣٩